الفصل الأول

مراحل تطور القرية المصرية

إن دراسة التطور التاريخي للعمران بصفة عامة تساعد فى تفهم المشـــاكل العمرانية الحالية وخاصة إذا لم يتعرض لظروف قوية تغير فى تشكيله من جديد مثل الكوارث الطبيعية والحروب؛ وهو ما لم تتعرض له القرية المصرية بصفة عامة.

ويمكن تقسيم تطور القرية إلى ثلاث مراحل زمنية. وتؤثر الظروف الطبيعيـــة والاجتماعية والاقتصادية السائدة فى كل مرحلة على تطـــور القريـــة وهيكلهـــا العمراني، بصرف النظر عن طول المرحلة أو قصرها، وهذه المراحل هي:

- **منذ نشأة القرية حتى بداية القرن التاسع عشر.**
- **منذ بداية القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين.**
- **منذ منتصف القرن العشرين حتى الآن.**

والمرحلة الثالثة هي مرحلة الوضع الحالي للقرية المصرية، وهى التي سيتناولها هذا الجزء تفصيلا فى الفصول التالية من الدراسة.

(١) القرية منذ نشأتها حتى بداية القرن التاسع عشر

الزراعة هي العمل الأساسي للمصريين. وهي قد تكون من اكتشافهم أو اكتشاف غيرهم، إلا أنها كانت وما زالت إلى حد كبير مهنة رئيسية لهذا الشعب العريق. وقد أثر نهر النيل كثيرا فى نمط الزراعة وفى العاملين بها. فقد حدد السمات الشخصية للمصريين القائمة على الصبر والجلد والترابط الاجتماعي القوي، كما حدد شكل العمران واختيار مواقع القرى والمدن التي يمكن للمصريين الإقامة فيها. فقد بنى الفلاح المصري القديم قراه فى المناطق المرتفعة التي لا يغمرها فيضان النيل أثناء الصيف. ولذلك فلم تحدد هذه المواقع حسب شبكات الطرق مثل كثير من قرى المجتمعات الأخرى.

وكانت القرية التي تمثل مأوى الفلاحين -الذي يحميهم أثناء الفيضان ويحميهم من حيوانات البرية السائدة فى حوض النهر- تتكون من ثلاثة عناصر رئيسية هي:

١ -**المساكن:** وهي بيوت صغيرة مكوّنة من حجرة أو أكثر مصنوعة من الطين أو الطوب اللبن ومسقوفة بجذوع النخيل وجريده، وتحتوي على فرن يصنع فيه الفلاح طعامه، وحجرة للماشية أو الدواجن ومخزن لأدوات الزراعة -عند الأغنياء فقط- واستخدم الفلاح سطح منزله لتخزين الحبوب فى صوامع من الطين وأيضا لتخزين الحطب المستخدم فى الوقود كما سيأتى ذكره. ويساعد الحطب فوق السطح فى عزل حرارة الصيف عن بقية البيت. كما زرع النخيل داخل حوش بيته لحمايته من الحرارة أيضا. وقد استفاد من حرارة الشمس في قضاء بعض احتياجاته مثل تجفيف الحبوب لتخزينها وتجفيف بعض أنواع الخضر والبقول وتجفيف الطوب اللبن المستخدم في البناء وتجفيف روث الحيوانات لاستخدامه في الأفران والمواقد الطينية لإعداد الخبز وطهي الطعام.

٢ - **الساحة المتعددة الأغراض:** وهى ساحة فى منطقة متوسطة من المساكن تستخدم فى الأغراض الاجتماعية (حفلات الزواج والمآتم)، وتستخدم فى أحد أيام الأسبوع كسوق لتبادل السلع بين سكان القرية والقرى القريبة، كما تستخدم أيضا (كجرن) أثناء موسم الحصاد. ويطل على هذه الساحة المسجد أو المصلى الذي يشارك جميع أهل القرية فى بنائه.

٣ - **المقابر** : وهى العنصر الثالث فى القرية المصرية، حيث أن الفلاح المصري منذ القدم اهتم بدفن الموتى بعيدا عن المياه وفى المناطق الجافة.

وكان حجم القرية يتأثر إلى حد كبير بسعة التل أو (الكوم) الذي تنشأ فوقه معظم القرى المصرية. وكانت كتلتها العمرانية دائرية الشكل (في غير انتظام) يحيط بها طريق خارجي يطلق عليه (داير الناحية) وحدّه الداخلي يمثل منسوب أعلى فيضان، أما حدّه الخارجي جهة الحقول فيمثل منسوب أقل فيضان ومنه تبدأ الأراضي المنزرعة. والطرق داخل القرية ضيقة فى غير انتظام وبالكاد تكفى لسير الماشية سيرا متتابعا، وينتهي معظمها نهاية مغلقة (حارة سد)، أنظر شكل رقم (١-١) وشكل رقم (١-٢) وشكل رقم (١-٣) وشكل رقم (١-٤) بالملحق.

وقد دخلت مصر القرن التاسع عشر وعدد سكانها يزيد على المليونين، ويعمل معظمهم بالزراعة فى حوالي المليون فدان (حسب حجم الفيضان) الذي كان يزرع زراعة واحدة فى العام ماعدا المساحات القليلة المتاخمة مباشرة لمجرى نهر النيل والتي تزرع على مدار العام. وكانت المحاصيل الرئيسية هي الحبوب والبقول وبعض الخضر التي تمثل الطعام الرئيسي للمصريين. أي أن الزراعة فى هذه المرحلة الطويلة كانت بصفة رئيسية تهدف لإنتاج طعام المصريين فقط.

(٢) الفترة منذ بداية القرن التاسع عشر حتى منتصف القرن العشرين

بدأت مرحلة جديدة من تاريخ مصر تختلف كثيرا عما سبقتها من مراحل بتولي محمد علي حكم مصر في بداية القرن التاسع عشر. فقد بدأ وتبعه خلفاؤه فى إقامة دولة بمعناها الحديث. فأقيمت مشروعات كبرى فى هذه الفترة فى مجال الري والزراعة والمواصلات والعمران. ووضعت أسس مقومات الحياة المدنية الحديثة من تعليم وثقافة وخدمات صحية واجتماعية. وقد أدى كل ذلك إلى تغيير جذري فى الهيكل الاجتماعي المصري.

وقد ظهرت فى هذه الفترة -خصوصا منذ منتصف القرن التاسع عشر وحتى منتصف القرن العشرين- الملكيات الزراعية الكبيرة بدرجاتها المختلفة. وأصبح المجتمع المصري مقسماً بين شرائح اجتماعية غير متسلسلة التدرج، ويفصلها فوارق اجتماعية كبيرة. ويمكن القول إن المجتمع فى هذه الفترة كان مجتمعا زراعيا ينقسم إلى: أغلبية كبيرة تعمل كأجراء أو ملاك صغار، وقلة صغيرة تمثل كبار الملاك بدرجاتهم المختلفة.

وقد اتسمت هذه الفترة بالانفتاح على الحضارة الغربية ومحاولة الأخذ بأسباب هذه الحضارة فى مجالات الحياة المصرية المختلفة. كذلك اتسمت بالوجود الأجنبي المكثف ليس فقط فى المراكز الحضرية الرئيسة بل فى كافة أرجاء البلاد، وأصبح العنصر الأجنبي جزءا واضحا فى النسيج الاجتماعي المصري. وقد أدى ذلك إلى ازدواجية بل إلى تعددية فى الثقافة والحضارة وما يصاحب ذلك عادة من تصادم قيمي وسلوكي.

١ - التركيب الاجتماعي والسكني للريف المصري

أدت العوامل الآتية في هذه الفترة إلى تشكيل التركيب الاجتماعي والسكاني والعمراني للريف المصري كما أدت إلى نمو اقتصادي ملحوظ:

- أقيمت شبكة متكاملة من الرياحات والترع كما أقيمت الخزانات والقناطر وذلك لتنظيم الري والحد من خطورة الفيضانات كان من أشهرها القناطر الخيرية التي أقامها محمد علي، وخزان أسوان الذي أقيم فى بداية القرن العشرين بتعليته الأولى والثانية. وقد أدت هذه المشروعات إلى زيادة المساحة المنزرعة فى مصر من المليون إلى خمسة ملايين فدان تزرع زراعة دائمة فى معظمها. كما أدت إلى انتشار القرى، ولم تعد المناطق المرتفعة هي الأماكن الآمنة الوحيدة لاختيار مواقعها.
- أدخلت زراعة القطن وأصبح يمثل المحصول الرئيسي للبلاد، بل أصبح يمثل العصب الاقتصادي الرئيسي لها. كما أدخلت زراعات أخرى مثل قصب السكر وحدائق الفاكهة.
- تمت العديد من مشروعات البنية الأساسية فأقيمت الكباري على النيل بفرعيه وعلى الرياحات والترع. وأدخلت السكك الحديدية وشقت الطرق وغطت القطر بأكمله وربطت عواصم المديريات (المحافظات) والمراكز بعضها ببعض.
- أعد تقسيم إداري جديد لمصر يتكون من مديريات ومراكز وقرى. تقع عواصم المديريات بالقرب من نهر النيل ويبعد بعضها عن بعض مسيرة نهار للسفينة الحاملة للجند والجباه والبريد والتي تربط عواصم هذه المديريات بالعاصمة فى القاهرة. كما وضعت المدن (عواصم المركز) بحيث تخدم كل مدينة مساحة من الأراضي الزراعية (٣٠ - ٥٠ ألف فدان) وعددا مناسبا من القرى الرئيسية التي تتبعها قرى أصغر (العزب والنجوع والكفور).
- أدت مضاعفة الأراضي المنزرعة إلى زيادة كبيرة فى عدد السكان، فقد تضاعفوا خمس مرات خلال القرن التاسع عشر، حيث زادوا من حوالي

٢،٢ مليون نسمة عند بدايته إلى حوالي العشرة ملايين عند نهايته (عام ١٩٠٧ كان تعدادهم ١١,٢ مليون نسمة)، وبالرغم من ذلك فإن معدل النمو السنوي كان يتراوح بين ١,٠٠ – ١,٧٥ % سنويا فى الفترة من عام ١٨٩٧ إلى عام ١٩٤٧. وقد زادت الكثافة السكانية نتيجة لزيادة عدد السكان، فارتفعت من ٢,٥ فرد / كم^{٢} عام ١٨٢١ إلى ١١,٢ فرد / كم^{٢} عام ١٩٠٧ ثم إلى ١٩ فرد / كم^{٢} عام ١٩٤٧.[١]

- أدى اتساع الرقعة الزراعية وإدخال نظام الري الدائم بدلاً من ري الحياض وإدخال زراعات محاصيل جديدة إلى رواج اقتصادي كبير جعل الفلاحين يعرفون أنماطا جديدة من الاحتياجات الاستهلاكية، كما زادت من قدرتهم على بناء بيوت أفضل واكثر اتساعا. كما راجت تجارة الأخشاب المستوردة من الخارج، وعرفت بيوت بعض الفلاحين الأسقف الخشبية والأبواب والشبابيك والسلالم، وارتفعت طابقا فوق الأرضي يخصص غالبا لحجرات النوم. كما ظهرت طبقة التجار فى القرية واتسمت بيوتهم باحتوائها على مخازن وشون متسعة لتخزين القطن والحبوب. كما ظهرت أيضا طبقة جديدة فى بعض القرى من كبار ملاك الأراضي والأغنياء الذين أضافوا للقرية نماذج جديدة من البيوت الكبيرة ذات الطابع الغربي فى تصميماتها المعمارية.

أدت العوامل السابقة إلى تغير ملحوظ فى الهيكل الاجتماعي للقرية، فبجانب ظهور طبقة التجار وطبقة كبار الملاك فقد ظهر أيضا بعض أصحاب المهن غير الزراعية. وبدأ مجتمع القرية ينقسم تدريجيا إلى مجتمعين: مجتمع يعمل بالزراعة، ومجتمع يعمل بخدمات ومهن وحرف غير زراعية. وسيأتي

[١] إسماعيل عامر – آليات التخطيط العمرانى فى إطار التخيطيط القومى – مجلة المهندسين – العدد الثانى ١٩٩٩.

شرح ظاهرة الانفصام الاجتماعي هذه تفصيليا فى الفصول التالية من الدراسة.

٢- الهيكل العمراني للقرية فى هذه الفترة

نظرا لتنظيم الري والزيادة فى أعداد السكان وفى المساحة المنزرعة فقد ازدادت أعداد القرى وبلغت فى منتصف القرن العشرين حوالي ٤ آلاف قرية. والغالبية الكبرى من هذه القرى (حوالي ٧٠% منها) كانت قرى صغيرة يقل عدد سكانها عن ٥ آلاف نسمة بمتوسط عام حوالي ٣,٥ ألف نسمة فى القرية الواحدة وتوابعها من العزب والنجوع.

والكتلة السكنية للقرية هي كتلة متماسكة دائرية الشكل فى أغلب الأحيان، وهناك قرى تأخذ شكل الاستطالة خصوصا في الصعيد. وتبلغ مساحة الكتلة السكنية في المتوسط حوالي ٤٠ فداناً، يحيط بها الطريق الدائري ومنه يتفرع طرق أخرى (حارات) أقل في العرض وغير مستقيمة ومتوغلة داخل الوحدة السكنية وقد يصل عرض تلك الحارات إلى مترين أو ثلاثة أمتار وغالبا ما تكون مسدودة دون الالتقاء بممرات أخرى وهى جميعها ترابية.

وبعد تزايد السكان في القرن ١٩ ونتيجة لتزايد الرقعة الزراعية زاد الطلب على المساكن وأصبح حتميا للنمو العمراني للقرية (الكوم) أن يمتد خارج الطريق الدائري إلى الأراضي المنخفضة والمستوية المحيطة بها مع الحد من خطر الفيضان والتحول للري الدائم. وقد واجهت مسارات النمو عقبات حاجزية من مصارف وترع وبرك وجبانات وحدائق وتجمعات نخيل. ولكن النمو امتد من خلال الفجوات التي تتخلل هذه الحواجز. وقد توقف تأثير الترع والمصارف كحواجز للنمو على وجود معديات وقناطر للعبور إلى المناطق المقابلة، أنظر شكل رقم (١-٥) وشكل رقم (١-٦) بالملحق.

وقد بُنيت في هذه الامتدادات خارج الطريق الدائري المساكن الجديدة والتي يتشكل أغلبها من الطوب الأحمر، وتسكنها الشريحة العليا من مجتمع القرية وكذلك العاملين بالمهن غير الزراعية، كما توجد بها مباني الخدمات الاجتماعية التي وفدت إلى القرية خلال النصف الأول من القرن العشرين.

وأغلب مباني الكتلة السكنية كانت تتكون من دور واحد (حوالي ٧٠%) وبعضها من دورين وتسكنها عادة الأسر الممتدة. وتبلغ نسبة المساكن المكونة من غرفة واحدة ١٠%، ونسبة المساكن المكونة من غرفتين ٤٠%، والمساكن المكونة من ثلاث غرف ٢٥%. ويشتمل المسكن على حوش سماوي يستعمل فى أغراض معيشية مختلفة مثل الأكل ويضم الفرن والسلم والمرحاض إن وجد. وتعتبر الحظيرة من عناصر المسكن الرئيسية، وتستخدم الغرف فى أكثر من غرض مثل النوم والتخزين، ويستخدم السطح فى تخزين الحطب و تجفيف بعض الحاصلات الزراعية كما سبق ذكره.

وتتكون العناصر الإنشائية للمسكن القديم من الحوائط من الطين والطوب اللبن الذي كان يعده الفلاح بنفسه وبطريقة تقليدية موروثة. والأسقف غالبا ما تتكون من جذوع الشجر أو العروق الخشبية التي تم تغطيتها بالبوص أو الجريد وتسوى بطبقة من اللياسة الطينية. وقد أشارت بعض الدراسات عن القرية المصرية (بحث مصلحة الفلاح) إلى أن حوالي ٨٨% من مباني القرى كانت تبنى من الطوب اللبن والأسقف من عروق الخشب والبوص. وبالنسبة للأرضيات فقد كانت فى الغالبية العظمى ترابية. أما البياض الداخلي والخارجي فمن دهاكة طينية تلبس بها الحوائط من الداخل ومن الخارج.

وكان من نتائج إدخال الخدمات الاجتماعية التي سيأتي ذكرها فيما بعد ظهور المباني العامة لأول مرة بالقرية المصرية، وكذلك ظهور سكن

الموظفين العاملين بهذه الخدمات والتي تختلف تماما فى تصميمها وطرق إنشائها عن المساكن التقليدية التي سكنها الفلاحون منذ بدء المستقرات البشرية فى الوادي والدلتا. وقد امتدت هذه المباني الجديدة خارج الكتلة السكنية القديمة بدون تنظيم أو تخطيط، أي بطريقة عشوائية. وتعتبر هذه العشوائية أخطر ما تعاني منه القرية المصرية حاليا كما سيرد شرحه تفصيليا فيما بعد.

٣ - المرافق

لم تعرف القرى في هذه الفترة المرافق العامة مثل الكهرباء ومياه الشرب النقية ونظم الصرف الصحي. فقد استخدم الكيروسين فى الإنارة، كما استخدمت مياه الترع والطلمبات اليدوية فى الشرب. ولكن فى عام ١٩٣٦ عندما أنشئت مصلحة الشئون القروية تمت بعض مشروعات مد القرية بمياه الشرب النقية خصوصا فى مديريتي الفيوم والدقهلية. ولكن مثل هذه المشروعات المتفرقة لم تتحول إلى سياسة قومية إلا في بداية الستينيات من القرن العشرين. وكانت تربط القرى بعضها مع بعض، ومع المدن التي تتبعها شبكة من الطرق الضيقة الترابية غير المرصوفة.

٤ - الخدمات الاجتماعية

قامت الوزارات المختلفة منذ بداية القرن العشرين بإنشاء وحدات خدمية بالريف، ولكن بصورة منفردة دون ما تنسيق فيما بينها فقامت مجالس المديريات (المقابل للمجالس المحلية بالمحافظات حاليا) بإنشاء مدارس فى أغلب القرى سميت فى ذلك الوقت بالمدارس الأولية (وتغير اسمها فيما بعد إلى المدارس الإلزامية)، وكانت تعد أطفال القرى للالتحاق إما بالمعاهد الأزهرية أو بالمدارس الابتدائية فى المدن التي تتبعها هذه القرى.

وأنشأت وزارة الشئون الاجتماعية مراكز اجتماعية منذ عام ١٩٤١ في بعض القرى بلغ عددها ١٦٠ مركزا حتى عام ١٩٦٠، وكان يخدم كل منها عددا من السكان يبلغ حوالي ١٠ آلاف نسمة.

وقامت وزارة الصحة في عام ١٩٤٢بإنشاء الوحدات الصحية القروية والتي بلغ عددها ٢٢٠ وحدة حتى عام ١٩٥٢ يشتمل كل منها على العيادة الخارجية، وكانت تقدم -بجانب الخدمات العلاجية الأساسية- الخدمات الوقائية وعلى الأخص رعاية الأمومة والطفولة والإرشاد الصحي. وكان يلحق بالوحدة حمامات عامة ودورات مياه. كما كان يلحق بها مسكن للطبيب المقيم ومسكن للممرضات. وأضيف إلى بعض هذه الوحدات قسم داخلي كان يتسع ١٥ سريراً، على أن تخدم كل مجموعة من هذه المجموعات الصحية ١٥ ألف نسمة.

كما أنشأت وزارة الزراعة في عام ١٩٤٤ مجموعات زراعية تتكون كل مجموعة من وحدة زراعية ووحدة بيطرية. وبلغ عدد الوحدات التي أنشئت فى ذلك الوقت ٤٠ مجموعة، على أن تخدم كل مجموعة حوالي ١٥ ألف فدان.

وفي عام ١٩٤٦ بدأت وزارة الصناعة والتجارة في إنشاء مراكز التدريب الصناعي في الريف.

وفى أوائل الخمسينيات وضع مشروع الوحدات المجمعة ليؤدي للريف مختلف الخدمات بطريقة منسقة شاملة فى خدماتها، على أن تخدم الوحدة حوالي ١٥ ألف نسمة. وتشتمل الوحدة المجمعة على الخدمات التعليمية والاجتماعية والصحية الزراعية بجانب بعض مشروعات الإنعاش الاقتصادي. وكان لها مجلس إدارة من الموظفين بالوحدة ومن قادة المجتمع

المحلي للإشراف عليها. أما القرى الداخلة فى نطاق الوحدة (والتي لا تكون مقرا لها) فينشأ في كل منها هيئة محلية، وتعتبر المدرسة فرعا للوحدة ومركزا لبعض الخدمات الاجتماعية والصحية.

وقسم القطر المصري فى ذلك الوقت إلى ٨٦٣ وحدة. وكان التخطيط على أساس تعميم الوحدات المجمعة فى خمس سنوات. ولكن بلغ مجموع ما بنى منها ٣٢٠ وحدة فقط حتى عام ١٩٦٠. وقد توقف تنفيذ البرنامج مع صدور قانون الإدارة المحلية الذي نص على أن يقوم المجلس القروي فى دائرة اختصاصه بأداء الخدمات المحلية. وأعطى للمجلس اختصاصات واسعة يشرف بها على وحدات الخدمة الموجودة فى دائرته. وقد بلغ عدد المجالس ١١٠٠ مجلس قروي، ولم تستطع هذه المجالس ممارسة المسئوليات التي ألقيت عليها لضعف مواردها. وبعد ذلك سيطرت الوزارات المركزية على إدارة خدماتها بعيدا عن إشراف المجالس القروية.[1]

وكانت مصر من أوائل دول العالم الثالث التي قدمت خدمات اجتماعية وصحية لريفها، وتعتبر دولة رائدة فى هذا المجال. وكان النموذج المصري من النماذج التي أوصت منظمة الصحة العالمية باتباعها فى أماكن أخرى من العالم.

(٣) الفترة منذ منتصف القرن العشرين حتى الآن

أحدثت السياسات التي انتهجت فى العقود الخمسة الماضية تأثيرا جذريا فى المجتمع المصري، وفى التكوين العمراني لكل من القرية والمدينة على سواء.

[1] التخطيط العمراني للقرية المصرية – مركز بحوث الإسكان والبناء – يونية ١٩٩٩

وقد استهدفت هذه السياسات تقليل الفوارق بين شرائح المجتمع فى المجال الاجتماعي، وزيادة الرقعة الزراعية وإقامة قاعدة صناعية فى المجال الاقتصادي، وتوفير مزيد من الخدمات الاجتماعية والتعليمية والصحية لأبناء الحضر والريف. وبمعنى آخر تحقيق تنمية بشرية واقتصادية شاملة بصورة متوازنة للمجتمع بكل فئاته.

ومن أهم مظاهر هذه الفترة ما يلي:

أولا: تضخم المدن والقرى فى الحيز المعمور الحالي فى الوادي والدلتا تضخما كبيرا.

ثانيا: الاتجاه نحو تنمية محاور جديدة فى صحراوات مصر وسواحلها وإنشاء مدن ومجتمعات جديدة.

ثالثا: اختفاء الحدود التي كانت تفصل تماما بين الريف والحضر وفتح القنوات بينهما.

وفيما يلي أهم العوامل التي كان لها تأثير كبير فى تكوين القرية اجتماعيا واقتصاديا وعمرانيا فى هذه الفترة والتي امتدت إلى اكثر من نصف قرن:

١ - جعلت ثورة يوليو منذ بدايتها فى عام ١٩٥٢ القضاء على الإقطاع أحد أهدافها الرئيسية. واتخذت عدة قرارات لتحديد الملكيات الزراعية وتوزيع الأراضي على صغار الفلاحين، مما أدى إلى اختفاء الملكيات الكبيرة وظهور طبقة من صغار الملاك كانوا أصلا معدمين أو أجراء. وقد أدى هذا التغيير إلى تقارب طبقي وعلاقات اجتماعية مختلفة عما كانت عليه فى الماضي، كما أدى إلى هجرة طبقة الأغنياء من القرية إلى المدن. وقد نتج عن ذلك توسيع عمران القرية بسبب حاجة ملاك الأراضي الجدد من الفلاحين إلى بيوت جديدة أكثر اتساعا.

٢ - أدى قانون الإصلاح الزراعي فى بداية الخمسينات إلى اختفاء طبقة كبار الملاك، كما أدى تأميم تجارة القطن وتجارة المحاصيل الرئيسية في بداية الستينيات إلى انكماش طبقة التجار بالقرية وزيادة عدد الموظفين الحكوميين الذين يعملون فى نظام زراعي جديد (الجمعية التعاونية الزراعية) التي تتولى بيع المتقاوي والأسمدة للفلاح وتسويق منتجاته. وقد أقامت نسبة كبيرة من هؤلاء الموظفين وكذلك الموظفين العاملين بالخدمات الاجتماعية إما فى مساكن بالقرية أعدتها لهم الحكومة أو بالإيجار فى الأحياء السكنية الحضرية الجديدة التي أقيمت خارج الكتلة الدائرية للقرية.

٣ - ازدياد عدد السكان فى مصر زيادة كبيرة وذلك لارتفاع معدل الزيادة الطبيعية وانخفاض معدل الوفيات. فقد ازداد عدد السكان من حوالي ٢٠ مليون نسمة فى منتصف القرن العشرين إلى ما يقرب من ٦٠ مليون نسمة عام ١٩٩٦. أي أن السكان ازدادوا بمعدل حوالي ٣٠٠ % خلال هذه الفترة سواء أكانوا فى الريف أم فى الحضر.

٤ - القيام بالكثير من المشروعات الكبرى والتي أدت إلى زيادة الرقعة الزراعية مثل مشروع السد العالي ومشروعات استصلاح الأراضي بالعديد من المناطق مثل مديرية التحرير والنوبارية والصالحية وبعض أجزاء سيناء وأخيرا مشروع توشكى. وقد أقيمت بالمناطق المستصلحة قرى جديدة تختلف فى تخطيطها وفى هيكلها عن القرى الحالية بالوادي والدلتا.

٥ - أتاحت مجانية التعليم والتوسع فيه بدرجاته المختلفة لصغار القرية وشبابها فرصة كبيرة للتعليم وترك الزراعة مهنة الآباء والأجداد والبحث عن مهن حضرية تتيح لهم فرصة أكبر لارتقاء السلم الاجتماعي درجة بعد

أخرى. وقد استقر عدد كبير من هؤلاء المتعلمين بالقرية إما لأن طبيعة عملهم قد استوجبت ذلك وإما لعدم توافر مساكن كافية لهم بالمدينة. وقد أدى ذلك إلى تغير نمط المسكن الريفي المعتاد والاتجاه نحو سكن الشقق فى بيوت متعددة الطوابق. وتجدر الإشارة هنا إلى أن التوسع فى إنشاء الجامعات الإقليمية قد ساعد على انتشار التعليم العالي كما ساعد على الرواج الاقتصادي فى المجتمعات الريفية المحيطة بها.

٦ - التجنيد الإجباري العام لمدة ثلاث سنوات ترك أثره الواضح فى سلوك ومظهر المجندين حتى بعد تركهم الخدمة العسكرية، وقليل منهم عاد إلى ممارسة الزراعة. أما الأغلبية فقد سعت إلى العمل فى مهن أخرى إما فى القرية وإما فى المدن المجاورة.

٧ - تحسن وسائل المواصلات والاتصالات والإعلام قد ساهم فى إيجاد ارتباط أوثق بين القرية والمدينة واختفت تقريبا العزلة التقليدية التي حجبت القرية عن التفاعل الحيوي مع غيرها. وقد ساعد التحسن الكبير فى الطرق إلى سهولة الحركة السكانية سواء أكانت يومية أم موسمية فى الاتجاهين بين القرية والمدينة، وأصبح من اليسير السكن فى إحداهما والعمل فى الأخرى. كما كان لدخول الكهرباء واستخدامها فى الإنارة والتوسع فى استخدام الأجهزة الكهربائية مثل التليفزيون أثر كبير في تغيير الكثير من العادات والسلوكيات الريفية التي كانت سائدة لأجيال طويلة.

٨ - ومما ساهم مساهمة كبيرة فى التغيير الاجتماعي الريفي الهجرة الكبيرة إلى الدول النفطية سعيا وراء دخول أكبر. لقد تجاوزت هذه الهجرة المرحلة الفردية وأصبحت اتجاها عاما داخل القرية له تأثيره الكبير فى تغير أنماط الحياة بها. واتسم سلوك هذه الطائفة بالمظهر الاستهلاكي الكبير. ويهمنا أن نذكر هنا أن جزءا كبيرا من مدخرات أبنائها اتجه فى

المقام الأول نحو الاستثمار فى الإسكان، وظهرت نتيجة لذلك -ولأول مرة- العمارات المتعددة الطوابق في الريف والتي يجري عليها تأجيراً أو تمليكاً ما يجري على عمارات الحضر.

٩ - الاختفاء التدريجي للآلات الزراعية البدائية والتي استخدمت فى الزراعة منذ فجر التاريخ وإحلال الميكنة الزراعية مكانها، كما أن الاتجاه نحو استخدام التكنولوجيا الحديثة فى الزراعة والري كان له أثره الاجتماعي والاقتصادي داخل القرية. وظهرت فى الآونة الأخيرة بعض القرى المنتجة لصناعات يدوية على درجة عالية من الجودة مثل السجاد. وأصبح لهذه القرى وظيفة مزدوجة زراعية صناعية فى آن واحد.

أدت هذه العوامل إلى نشأة طبقة جديدة على مجتمع القرية التقليدي؛ لاتعمل بالزراعة ولكن تقوم غالبا بالخدمات العامة والحرف والمهن المساعدة التي وردت مع الحياة الجديدة، وازداد تدريجيا عدد أبناء هذه الطبقة حتى بلغوا حوالي نصف تعداد القرية وهم إما من أبنائها وإما من الوافدين إليها. كما ازداد أثرهم حتى يمكن القول إن مجتمعين متجاورين ولكن شبه منفصلين يعيشان الآن داخل القرية، أولهما مجتمع تقليدي يعمل بالزراعة وثانيهما مجتمع جديد يعمل بمهن وحرف غير زراعية يتميز بأنه أقل تحمسا للمحافظة على القيم والعلاقات الاجتماعية التقليدية، وأكثر رغبة فى إحداث تغييرات فى المجتمع الريفي تهدف إلى التقليل من الفوارق الاجتماعية والفوارق الأسرية.

ويمكن ملاحظة أحد مظاهر هذا التغير فى الحياة الريفية فى الحركة السكانية بين القرية والمدينة وما تحمله من نتائج. لقد أصبحت القرية مركز طرد سكاني إلى المدينة، وحمل هؤلاء الكثير من العادات الريفية إلى موطنهم

الجديد. ويظهر ذلك أوضح ما يكون فى أسلوب استعمالاتهم للحيز المكاني الذي يعيشون فيه.

كما حملت الطبقة الجديدة إلى القرية بعض مظاهر المدينة وقليلاً من ملامحها. ومع النمو المستمر لهذه الطبقة توارت إلى الخلف الصبغة الزراعية التي كانت تصبغ تماما الحياة الريفية فى الماضي. وبذا فقد فقدت القرية -ولأول مرة فى تاريخها- تجانسها الاجتماعي التقليدي.

ومع ظهور الشريحة السكانية الجديدة غير الزراعية بقيم وتطلعات اجتماعية وإمكانات كبيرة نسبيا أنشئت تجمعات سكنية خارج الطريق الدائري للقرية ذات طابع حضري. وأخذ الهيكل العمراني للقرية يتغير تدريجيا مع التغيرات الاجتماعية والاقتصادية التي طرأت عليها، فحلت المباني الخرسانية ذات الأدوار المتعددة محل بعض مباني الكتلة السكنية الدائرية ذات الدور الواحد والتي كانت مقامة بالطوب اللبن. كما أن الطريق الدائري وبعض الطرق الرئيسية الأخرى بالقرية امتلأت على جانبيها بالورش الحرفية مثل ورش صناعة الأثاثات وورش إصلاح السيارات وبالمقاهي ومحلات البقالة والخضر والفاكهة. وأصبحت هذه الطرق مجالا حيويا للنشاط الحرفي والتجاري داخل القرية شأنها فى ذلك شأن طرق المدينة. كما ظهر أيضا النشاط المهني مثل عيادات الأطباء والصيدليات ومكاتب المحامين.

وامتدت إلى القرية المرافق العامة مثل الكهرباء والمياه والصرف الصحي. ومع التوسع فى الخدمات الاجتماعية أقيمت على الامتدادات العمرانية على الأراضي الزراعية المدارس بأنواعها المختلفة الابتدائية والإعدادية والمعاهد الدينية وكذلك المستشفيات الريفية والمراكز الاجتماعية وغيرها مما يحتاجه سكان القرية الزراعيين وغير الزراعيين.

مع هذا التغير الجذري زادت الكتلة العمرانية زيادة مفرطة وبلا ضوابط على حساب الأراضي الزراعية المحيطة بها وامتدت القرى حتى تلاحمت بعضها مع بعض. ولوقف هذا الزحف العشوائي تحتاج القرى إلى تخطيط يتحدد معه نطاقها العمراني ولا يسمح إطلاقا بتجاوزه وتخصص الفراغات داخل هذا النطاق للامتداد مستقبلاً، كما يتحدد مع التخطيط الارتفاعات الرأسية المسموح بها والكثافات السكانية والبنائية.

كما يجب إعادة النظر فى النظام الإداري للقرى وتطويره لكي يكون قادرا على احتواء المتغيرات الاجتماعية والاقتصادية وتنظيم مساراتها ولكي يتمكن أيضا من الهيمنة على شئون القرية داخل كردونها وداخل نطاقها العمراني، بما فى ذلك الإشراف على امتدادها الأفقي والرأسي ووقف الاعتداء تماما على أراضيها الزراعية.

وستتعرض الفصول التالية من الدراسة إلى تفاصيل المتغيرات العمرانية والاجتماعية والسكانية والاقتصادية التي طرأت على الريف المصري خلال نصف القرن الأخير بما تحمله من آثار ومشاكل وتحديات.